الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي - ميلة -

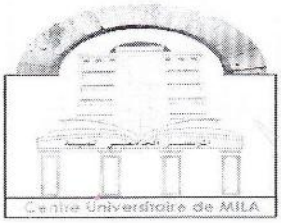

معهد: الآداب واللغات

ميدان: الفنون والآداب

الجملة العربية بين القدامى والمحدثين
دراسة وصفية
ابن هشام الأنصاري وتمّام حسّان
أنموذجا

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس نظام جديد

تخصص: اللغة العربية

إعداد الطالبات:

- كريمة لحكيري
- فضيلة بوعنان
- صفاء بوقزولة

إشراف الاستاذ:

سليم عواريب

السنة الجامعية: 2010 - 2011

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
نيابة مديرية
معهد
الآداب و اللغات
المركز الجامعي ميلة

دعاء

❖ يارب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا أصاب باليأس إذا فشلت، بل ذكرني أن الفشل هو التجارب التي تسق النجاح.

❖ يا رب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يارب إذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل، وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يارب إذا أسأت إلى الناس أعطيني نجاعة العفو.

يا رب إذا نسيت لا تنساني.

شكر

نحمد الله حمداً كثيرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه الذي هدانا لهذا وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته.

كما نتقدم بخالص تشكراتنا القلبية إلى جميع من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.

وإلى كل من قدّم لنا يد العون والمساعدة سواء من بعيد أو من قريب ولو بكلمة واحدة.

إلى كل هؤلاء جميعاً نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير.

مقدمة

ليس الجديد الحقّ مبتور الصّلة بالقديم مُنكرا له منسلخاً عنه، ولكنّه إضافةٌ لبعض جوانبه، واستكشافٌ لغوا مضمر، وتنوير وإضاءة لكثير من معمياته، والجديد الذي لا يعتمد على قديم، ولا يستمد استمراره من أصوله ضربٌ من القفز العشوائي في الظلام، وقد لا يفيد شيئاً إن لم يكن تدميراً لكل شيء، ومن هنا سوف تبقى الحاجة إلى النّحو القديم ما بقيت الحاجة إلى إلى الفصحى، لأنّ تراث النّحو نفسه ارتبط بالفصحى وارتبطت به، وقد ظلّ هذا النّحو منذ ما يقرب من أربعة عشر قرناً من الزمان سبيلا إلى تفسير تراكيبها وتحليلها ووسيلة طيِّعةً لغير المُجيدين لها، أن يتقنوها ويبرعوا فيها، ولم نعرف أنه قصّر في تحقيق الغاية التي من أجلها وُجد، ولنيلها طُلب، ونحو اللغة نفسه لا يتغير إلاّ إذا تغيرت اللغة، وتطور النّحو في أية لغة بطيء غاية البُطء، إذا ما قيس بتطور دلالة بعض الألفاظ من عصرٍ إلى آخر، وقد تتطور دلالة التركيب، ولكن نظام النحو الذي يحكمه ثابت، و لا يتغير النظام النحوي للغة من اللغات إلا إذا تعرضت اللغة نفسها لهزة من تلك الهزات العنيفة التي تزلزل نظامها وتُغير منه، على أن ذلك لا يتم على فترات متباعدة، بحيث لا يكاد يشعر به أبناء اللغة أنفسهم في الجيل الواحد.

ولقد ظلّ النّحو العربي مرتبطاً بمستوى معين من مستويات العربية، وهو مستوى الفصحى التي ابتعدت عن مستوى التعامل اليومي للناطقين بها، منذ زمن بعيد– منتصف القرن الثاني للهجري في الحاضرة، ومنتصف القرن الرابع الهجري في البادية– بحيث كانت المؤثرات اللغوية تفعل فعلها في المستوى الذي ارتضاه الناس للتخاطب والتعامل اليومي في قضاء الحاجات، وهو الذي يعرف بالمستوى العامي، وإن كان مستوى الفصحى لم يسلم – بطبيعة الحال – كل السلامة من تلك المؤثرات، مما جنح بالدرس النحوي في كثير من الأحيان أن ينزع إلى التصويب والتخطئة، متخذاً من لغة الفترة التي حُدّدت للاستشهاد النحوي نموذجاً أعلى ومثلاً يحتذى، يُحتجّ به ويُراد النسج

على منواله، وبسبب نزوع الدرس النحوي إلى التصويب والتخطئة، أُهمل التطور النحوي، لأنه كان ينظر إليه على أنه خارج عن إطار الصواب اللغوي، وكان اعتبار مثل هذا التطور من مجال الخطأ اللغوي، مدعاةً لتجنّبه والابتعاد عنه في مستوى الفصحى. وقد وُجدت منذ فترة مبكرة من تاريخ الدرس اللغوي المؤلفات التي تنبّه على لحن العامة، وأوهام الخاصة وأغلاطهم، وما ليس من كلام العرب.

والبحث اللغوي بمفهومه الواسع ليس له حدّ يقف عنده وينتهي إليه. واللغة بجوانبها المتعددة أشبه بطبقات الأرض، وكلما كشفت عن طبقةٍ وحلّلت عناصرها المختلفة، ظهرت طبقة أخرى تليها مكوّنة من عناصر تحتاج إلى البحث والتحليل، وهذه العناصر جميعها يتداخل بعضها في بعضها الآخر ويتفاعل معه. واللغة كذلك لأنّها نتاج العقل البشري. وليس العقل البشري سهل التركيب قريب التحليل، لأنه معقد تعقيداً يكشف عنه النظام اللغوي نفسه الذي أنتجه. فشبكة اللغة معقدة، ونسيجها محكم ولكي يكون درس النظام النحوي دقيقاً، يجب أن يكون كاشفاً عن كل هذه الجوانب المتعددة المتداخلة والمترابطة. ومن هنا كانت شرعية قبول كل جهد يحاول الكشف عن هذا النظام المعقد المتشابك مهما اختلف عن غيره، ومن هنا أيضاً كثرت الاتجاهات التي تحاول البحث والتحليل لهذا النظام اللغوي الدقيق ،ولذلك كثرت كتب النحو العربي ومؤلفاته هذه الكثرة الهائلة، لأن كلاً منها كان يحاول الكشف عن شيء من أسرار هذه اللغة، وقد نجد تشابهاً كبيراً بين الكثير منها، لكن يظل دائماً هناك فرق ما بين كل مؤلف وآخر تجاوباً مع الفروق الدقيقة التي تميّز أفراد البشر جميعاً أحدهم عن الآخر.

وفي تقعيد العربية – شأنها في ذلك شأن كل اللغات –لابد من الاستعانة لفهم التركيب أو بناء الجملة بذوق اللغة الخاص النابع من المعنى المعجمي والصيغي للكلمات ومعنى السياق الخاص والعام. وليس تذوق اللغة أمراً عشوائياً، ولكنه نابع من فهم تقاليد اللغة الخاصة ودلالة مفرداتها الحقيقية والمجازية، ووضعها في بناء جملتها، ووسائل ترابطها مع العناصر الأخرى المكونة لبناء الجملة. وقد تتحدد الدلالة الخاصة لبعض الصيغ بوضعها في سياق تركيبي خاص. وتحتاج الجملة إلى نغمة مختلفة إن

كانت منطوقة، فليس الحكم بكونها على حالة من تلك آتياً من بنيتها الخاصة، ولكن من وضعها في بناء جملتها مع ما يتعاون معها من علامات لغوية أخرى. ولا غرابة أن التحليل النحوي في العربية يعتمد في بعض جوانبه على فهم المعنى الذي يحدّده السياق، فقد وُجد في العربية كثيرٌ من الأدوات التي تتحد صيغتها وتتعدد معانيها واستعمالها، فالاستخدام اللغوي في السياق يكشف عن كل هذه الجوانب كشفاً واضحاً بتقديم وسائل الترابط الخاصة بأجزاء التراكيب في بناء الجملة. وليس القول بالبنية الأساسية دعوة جديدة للتحليل النحوي في العربية، ولكنها محاولة لفهم التفسير الذي قدّمه نحويو العربية لنظام اللغة في جهدٍ وإخلاصٍ يدعوان للإعجاب. وصحيحٌ أن هذا المصطلح لم يقع في تعبيرهم، ولكنه يتبدى بصور مختلفة في كثير من اصطلاحهم الذي يوحي به ويومئ إليه. وما قولهم"أصله كذا" أو"هو على تقدير كذا" أو"تأويله كذا" الخ إلا رجوعٌ إلى ذلك الأصل أو النموذج، أو– إن شئت – البنية الأساسية. وقد كان الاهتمام بهذه الأخيرة – وإن لم يقع في تعبير القدماء– منطلقاً لتناول الظاهرة اللغوية؛ فهي"نموذج" أو"معيار" تجريدي يحاول"الكلام" الحي تنفيذه، وقد جمع النحاة القدماء بين النموذج التجريدي والتعبير الواقعي المنطوق وجعلوا أحدهما وهو النموذج التجريدي أساساً للآخر، ولذلك حاسبوا الكلام المنطوق بمقياس النموذج التجريدي.

وقد اخترنا في بحثنا المتواضع موضوع الجملة العربية بين القدامى والمحدثين لأن الجملة أساس الدراسة النحوية فالإلمام بالجملة من جميع جوانبها هو إلمام بالنحو، فما مفهوم الجملة عند النحاة القدامى؟ وما هي أنواعها؟ وما هي الطريقة التي اتبعوها في تحليلها؟ وكيف كانت نظرة المحدثين للجملة؟ وعلى أي أساس قسموها؟ وكيف عالجوا تحليلها؟ ويحتوي هذا البحث على فصلين:

الفصل الأول: الجملة العربية عند القدامى، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مختلف الآراء والتعريفات التي قيلت في الجملة عند كلٍ من:

أ_ سيبويه.

ب_ ابن جني.

ج_ الزمخشري.

د_ ابن يعيش.

المبحث الثاني: أقسام الجملة عند النحاة القدامى.

المبحث الثالث: أ_ الجملة عند ابن هشام- مغني اللبيب- أُنموذجاً.

ب- أقسام الجملة عنده.

الفصل الثاني: الجملة العربية عند المحدثين. ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجملة وأقسامها عند تمام حسان عمر -أُنموذجاً-.

المبحث الثاني: الجملة وأقسامها عند مهدي المخزومي.

المبحث الثالث: الجملة وأقسامها عند محمد حماسة عبد اللطيف.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نعرب عن شكرنا العميق إلى كل من أسهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا البحث على هذه الصورة.

مدخل

لم يُصب اللّسان العربيّ بداء اللّحن إلاّ قليلا ذلك أنّ احتكاك العرب بالعجم كان يتمّ في الأسواق و التّجمعات التجارية فقط، فلم يأخذوا عنهم سوى الألفاظ المتداولة في البيع و الشراء، و هذه الألفاظ لا تأثير لها على اللغة العربية تأثيرا يستحق وضع حدٍّ أو إقامة دراسة لغوية تحميها من هذا اللّحن، لأنّ هذه اللغة تجري في كيان العربي مجرى الدّم في العروق، غير أنّ ظهور الإسلام و شَغفُ الناس به سواء العرب أو غير العرب أدّى إلى اختلاط الأقوام، وقد تطلب ذلك أن يفهم بعضهم بعضا خصوصا من حيث النّطق و السمع ،إذ تسبب هذا الاختلاط في انتشار و كثرة اللحن في اللغة العربية حتى طال ألسنة العرب الخُلّص في الحواضر و البوادي، ما دفع بأولي الأمر من المسلمين النّظر في ظاهرة اللّحن و كيفية الحدّ منه كي لا يبلغ القرآن الكريم و الحديث النّبويّ الشريف، و هذا سبب كفيل لنشوء علم قادر على الإيفاء بهذه المهمّة ألاَ و هو "علم النحو" أو ما كان يعرف قديما بعلم العربية حيث يقوم "بدراسة اللغة دراسة منظمة لاستخراج قواعدها"[1].

و قد اتفق اللّغويون و مؤرخو النّحو على أنّ علم النّحو تم وضعه في صدر الإسلام و هذا ما يؤكد بأنّ واضع النّحو من رجالات عصر الإسلام ، إلاّ أنّ الاختلاف وقع حول مَنْ قام بوضع هذا العلم؟ فيقول الطنطاوي في هذا الصدد:«علمت إجمالا أن وَاضِعَه من رجالات عصر الإسلام على ما تقدم بيانه لكنّهم اختلفوا و اضطرب اختيارهم متقدّمين و متأخّرين كابن سلاّم في طبقات الشعراء و ابن قتيبة في المعارف و...فيمن هو الواضع»[2]

تجسد هذا الاختلاف بينهم في شكل آراء:

أولها:أنّ أمير المؤمنين "عليّ بن أبي طالب"[رضي الله عنه] هو مؤسّس وواضِع قواعد النّحو إذ بعث برقعة[3] "لأبي الأسود الدؤلي" (ت) حدّد له فيها أقسام الكلام و هي :اسم و فعل و حرف ،فالاسم ما أَنبأ عن المُسمَّى،و الفعل ما أُنبئ به، و الحرف ما أفاد معنى ،و أخبره بأن يَنحُ هذا النّحو و يضيف إليه ما يقع له .

---

[1]- تمام حسان: الأصول(دراسة إبستملوجية للفكر اللغوي عند العرب:النحو،فقه اللغة،البلاغة)القاهرة 2000ص23

[2]- محمد الطنطاوي: نشأة النحو دار المنار 1991 ص 11

[3]ج رُقَع و رقاع: و هي القطعة من النسيج أو الورق كان يكتب عليها قديما

ثانيها:أنّ أول من وضع النّحو و أسس قواعده و حدّ حدوده هو "أبو الأسود الدؤلي" إذ ذهب إلى زياد بن أبيه (والي البصرة) و طلب منه الإذن في وضع علم يعرف به العرب كلامهم بعد أن خالطوا الأعاجم و فسدت ألسنتهم، فمنعه الأمير من ذلك ،ثم جاء رجل للأمير فقال:"أصلح الله الأمير، توفي أبانَا و ترك بَنُون" و الأصح أن يقول:"توفي أبُونَا و ترك بنِينًا" لأن "أبونا" هي الفاعل و"بنينا" هي المفعول، فبعث الأمير لأبي الأسود يخبره بأن يضع للناس ما كان نهاه عنه.

ثالثها:ذهب كلٌّ من "أحمد بن فارس" (ت) و "أبو علي الفارسي" إلى أنّ النّحو قديم قِدَمَ خلق الإنسان فالعرب العاربة كانت على دراية بمصطلحات النّحو التي أخذوها عمّن قبلهم ،و هؤلاء تعلّموها بتوفيق من الله سبحانه ،مستدلّان على هذا القول من كلامه تعالى:(وَ عَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا).(سورة البقرة:الآية39)[1]

و بخلاف هذه الآراء هناك آراء أخرى طُرحت حول هذه المسألة و فيها إجماع على أنّ النّحو قد تمّ تجديده بظهور الإسلام ،هذا التجديد بدأ على يد "أبي الأسود الدؤلي" بتوجيه من الإمام "علي" [كرم الله وجهه] وهو ما صرّح به "أبو الأسود الدؤلي" عندما سُئل:«مِنْ أين لك هذا النّحو؟ فقال:لفقت حدوده من علي بن أبي طالب»'أمّا ما ذهب إليه "أحمد بن فارس" و أبو علي الفارسي فقد واجه نقدا لاذعا ،إذ يحمل هذا الرأي غلوا شديدا و نأياً عن المعقول[2].

إضافة إلى أنّ هذه الآراء مُجرّد روايات يناهض بعضها بعضا،ذلك أنّ وضع النّحو أمر في غاية الدّقة و الأهمية،فهو يستوجب من واضعه أن يَصبّ جلّ اهتمامه عليه بعد إلمام و معرفة تامة بالعربية و مصطلحاتها كي يستطيع استخراج قواعدها.[3]

كما اختلف النّحاة حول أوّل ما وُضع من النّحو و انقسموا في ذلك إلى طائفتين:

الطائفة الأولى:ترى بأنّ أوّل ما وُضع من النّحو كان فيما أصابه اللّحن، و استمر الوضع فيما بعده على هذا النمط معتمدين في وضع الأبواب على قوة سند الرّواية.

---

[1]ينظر إبراهيم عبود السامرائي:المدارس النحوية،دار الميسرة، ط الأولى 2007،ط الثانية2010 ص19-21.
[2]ينظرمحمد الطنطاوي:نشأة النحوص9.
[3]ينظرالمرجع نفسه ص13.

أمّا **الطّائفة الثانية :** فترى بأنّ أوّل ما وُضع منه هو باب الفاعل ثم يَردفه المفعول ثم المبتدأ والخبر، لأنّ ذلك أقرب ما يكون إلى متناول الفكر ويَسهُل الاستنباط منه ، ووَضعُه مبنيّ على أساس استخراج القواعد من الكلام هذا الأخير الذي يصيبه اللّحن.[1]

إضافة إلى هاتين الطائفتين هناك رواية أخرى لأبي الأسود الدؤلي تشير إلى أنّ أوّل ما رُسم منه هو باب التعجب .

وبما أنّ النّحو وُضع على شكل أبواب متدرّجة فهذا دليل على أنّه لم يظهر دفعة واحدة وفي فترة واحدة ، وإنّما مَرّ بِعدّة أطوار عَدّها العلماء المؤرّخون أربعة وهي : طور الوضع والتكوين (بصري)،طور النّشوء والنّمو(بصري كوفي)،طور النّضوج والكمال(بصري كوفي)، طور التّرجيح والبسط في التّصنيف(بغدادي وأندلسي ومصري وشامي)، وهذه الأطوار مرتبطة ببعضها لا يمكن الفصل بينها زمنيا.[2]

على الرغم من أنّ قضية أوّل مَن وضع النّحو وأوّل ما وُضع منه ، قد نالت حظّها من الدّراسة والبحث من طرف علماء اللغة إلاّ أنّ هذا العلم قد حقّق الغاية التي أُنشئ من أجلها أَلَا وهي الحفاظ على القران الكريم والحديث النّبوي الشريف من اللّحن، وإن وُجد هذا اللّحن ، فإنّ العلماء و العرب الخُلّص يدركون مواضعه، سواء بإخضاعه للدراسة اللغوية من طرف العلماء أو بالسليقة العربية ،أمّا بالنّسبة لمكان نشأته فقد أجمعت معظم المصادر على أنّ العراق كان ملجأ للعجم فقط قبل الفتح الإسلامي ، وبعد الفتح أقبل عليها العرب والعجم وهذا لِمَا يتوفّر فيها من ظروف ملائمة للعيش الرغيد ، إضافة إلى أن العراقيين يمتازون بميلهم إلى التأليف والبحث في مختلف العلوم[3] ، وبدخول معظم الأُمم والشعوب المختلفة الثّقافات في الدّين الإسلامي ، ظهرت حضارات وثقافات متنوّعة ، تختلف عن الحضارة والثقافة العربية ، وبوفاة الرّسول [صلّى الله عليه وسلّم] وجد العرب أنفسهم قوّامين على هذه الأمم والحضارات الغريبة عنهم ، كالثقافة الساسانية واليونانية والرومانية و الهندية والمصرية والقبطية والسريانية والنبطية واليهودية.

وفي ظلّ هذا التنوع الثقافي كان على العرب أنْ يَعملوا جاهدين على تحقيق أمرين هما : حفظ النّص القرآني ، وإتّباع مضمونه لبناء ثقافة أصيلة ميزتها الإسلام

---

[1] ينظر المرجع نفسه ص16

[2] ينظر محمد الطنطاوي :نشأة النحو ص18

[3] ينظرابراهيم عبود:المدارس النحوية ص23.

حيث أصبح يُنظر إليه من طرف الأمم الأخرى بنظرة القومية ، أي أنّه ميزة الحضارة العربية الإسلامية .

وهكذا نجد أنّه إذا كان العامل الديني، قد دفع العرب إلى حفظ نص القرآن، فإنّ العامل القومي دفعهم إلى جَني ثماره، حيث ظهرت علوم عربية خالصة كعلم التاريخ وعلم الحديث وعلم التفسير وعلم البلاغة، التي حاول الحاقدون من الغرب أن ينسبوها لغير العرب[1] ، وبخلافة بني أمية للدولة الإسلامية انقسم المسلمون إلى عرب وموال ، فأما العرب فيتخذون لغة القرآن وسيلة لتحقيق التفوق وبلوغ السلطة ، وأمّا الموالي فقد أرادوا تعلم هذه اللغة للغرض نفسه ، إضافة إلى محاولتهم الاندماج في المجتمع العربي ، وقد كُلِّلت محاولاتهم بالنجاح ،حيث
أصبحوا يمثّلون جمهرة النّحاة من الطبقة الثانية في النّحو العربي ،إذ أكمل هؤلاء النّحاة ما وضعه نحاة الطبقة الأولى، وهم أبو الأسود و أصحابه مِمّن وضعوا المصنفات النّحوية الأولى كأقسام الكلام و حركات الإعراب و نحوها ،كما أنّ هؤلاء النّحاة الموالي سرعان ما حوّلوا النحو العربي من منهج علمي إلى منهج تعليمي،و هذه الأعمال التي قاموا بها استطاعوا من خلالها تحقيق غاياتهم ،وهي استكمال النّحو لخدمة القرآن من جهة، و رفع مكانتهم في المجتمع من جهة أخرى، هذه المكانة التي خوّلتهم بلوغ السلطة فساهم ذلك في إسقاط دولة بني أمية و قيام الدولة العباسية التي أصبح لهم فيها الشأن الأعلى ،و قد كان تمكّنهم من لغة الدين و الدولة هو السبب في تحقيق ذلك، و يقودنا هذا إلى الإقرار بأنّ السياسة لم تؤد إلى رفع شأن الدراسة النّحوية فقط، وإنما أدّت إلى ازدهارها وإخضاعها للتطبيق و ميل طابعها إلى الطابع التعليمي.[2] كما
اكتست هذه الدراسة بطابع التّطور المستمّر بعد أن استقلت تدريجيا عن الوظيفة التي أُنشأت من أجلها بادئ الأمر ،وهي حفظ القرآن الكريم و الحديث النّبوي فقد اتسع موضوع الدّرس النّحوي ليشمل اللّغة باعتبارها تخضع لعوامل التّطور، و من هذا المنطلق أصبح على النّحوي مثلا وَصف ما يطرأ على الكلمة من تغييرات، غير أنّ الغاية من التّحليل اللّغوي هي الحصول على وحدة معنوية لا تقبل التّجزئة إلى وحدات أصغر منها؛أي الحصول على وحدة مفيدة ،و هو ما ينفي اعتماد الكلمة أساسا في هذا التحليل، و يُعطي الأولوية للجملة التي تستلزم على هذا النّحوي «تصنيفها وشرح بنائها

[1] ينظر تمام حسان:الأصول(دراسة ابستملوجية للفكر اللغوي عند العرب:النحو،فقه اللغة،البلاغة) ص25-26
[2] ينظر المرجع نفسه ص27 -28

و إيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء ،وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من العناصر، ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل »[1].

ومن هنا فالغاية من دراسة النّحو هي فهم وتحليل بناء الجملة تحليلا لغويا ،وليس من حقّ النّحوي في هذه الدراسة أن يختلق ما يراه مناسبا من منظوره الخاص أثناء وضعه للجمل ، بل عليه أن يدرس اللّغة كما يسمعها وينطقها أبناء اللّغة أنفسهم وذلك في الفترة الزمنية التي يحدّدها الباحث مجالا لدراسته ،و بإمكانه ابتكار وسائل تعينه في دراسته للجملة .

وبتطور الدراسة النحوية التي كانت تقوم على أساس مفهوم الكلمة إذ تُعدّ وسيلة لتحليل الكلام ،توصل النّحاة إلى أنّ تحليل الكلام تحليلا يَفِي بكلّ مقوماته المفيدة يستلزم اعتماد الجملة كوحدة أساسية في هذا التحليل،ذلك أنّ تأليف الجمل هو موضوع الدّرس النّحوي ،فالنّحو لا يُعنى بالصوت و ما يتعلق به من ظواهر لغوية ،و إنّما يعنى بالكلمة المرتبطة مع غيرها في عبارة أو جملة لأنّ الكلمات المؤلَّفة في عبارة أو جملة ما هي إلا صورة لفظية لما يتم الذهن من تأليف، «فتحليل الكلام لا يقوم على أساس الألفاظ التي يتألف منها، وإنّما على اعتبار ما بين هذه الألفاظ من علاقة ،وما تُكوّنه بفضل تلك العلاقة من وحدات قائمة الذات لا تحتاج إلى ما يتمّمها »[2]

و تتضح العلاقة بين النحو والجملة من خلال دراسته لها من حيث:

أ/أجزائها الأساسية التي تتمثل في الفعل والاسم والأداة و الكناية ،وما تؤديه هذه الأجزاء من وظائف لغوية.

ب/الأجزاء التي لا يقوم عليها أصل البناء ،وإنما تُتِمّ المعنى من متعلقات الأفعال و الأسماء ،كالمفعولات و التوابع و غيرها.

ج/السياق الذي استعملت فيه الجملة، أو مناسبة القول كالاستفهام و النفي وغيرها[3] .

و نخلص إلى أنّ النّحو يمثّل الجملة ،وذلك أن معظم جوانب الدراسة النحوية تتم على مستوى الجملة وأجزائها .

---

[1]محمد حماسة عبد اللطيف:بناء الجملة العربية-دار غريب للنّشر والتوزيع ص19

[2]عبد القاهر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي ص19.

[3]ينظر مهدي المخزومي:في النّحو العربي(قواعد و تطبيق)دار الرائد العربي بيروت- ط2 1407ه/1986م ص82

الفصل الأول

تمهيد:

لم تكن "الجملة" هي نقطة البدء في دراسات النّحويين القدامى ، إذ أنّهم لم يستعملوا مصطلح "الجملة" في مصنّفاتهم، كما أنّهم لم يخصّصوا لها أبوابا ، و إنّما كانت رهينة دراسة المفردات،فقاسوا وظيفة "الجملة" على ما يقوم به المفرد من وظائف،فرأوا بأنّ "الجملة" لا تَحلّ مَحلّ المفرد لكنّها قد تنوب عنه،غير أنّ قياس "الجملة" على المفرد يؤدي إلى استعمال مصطلحات لا تعبّر عن المعنى الحقيقي للجملة، كما يؤدي إلى إغفال بعض المعاني التي تحملها الجمل، وبهذا فهم لم يدرسوها إلاّ عرضاً ، ولم يعتنوا بها إلاّ لإتمام الأبواب المخصصة لدراسة المفردات ، فكانت دراستهم بذلك دراسة مشتّتة لا تخلو من فائدة ، غير أنّها لا تُنمّ عن نظرة شاملة تُلمّ بعناصر "الجملة" على أساس الوحدة بينها، لكنّ تقييدهم للجملة بدراسة الكلمة يوحي

بتصوّر ذهني لديهم تدور في إطاره الجملة العربية، وهذا يشير إلى فهمهم للعلاقة بين أجزائها وتأثير بعضها في بعضها الآخر والتّرتيب بينها ، غير أنّهم لم يحدّدوا الصُور الشكلية للجملة العربية تحديداً دقيقاً بحيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلا نحويا لها ، ولعلّ قلّة اعتنائهم بالجملة يعود إلى طبيعة الدّراسات النّحوية القديمة ، التي تنطلق من الجانب الجزئي وهو "الكلمة" لتصل إلى الجانب العام وهو "الجملة"، أو أنّ السبب يرجع إلى أنّ "الجملة" عند هؤلاء النّحاة واضحة الماهية لا تحتاج إلى دراسة مُعمّقة، وهذا ما يُفسّر عدم ظهور مصطلح "الجملة" على شهرته مع الدراسات النّحوية التي عاصرت كتاب سيبويه، ولكنّ هذا لا ينفي وجود مفهوم الجملة في أذهان النّحاة لأنّ وجود المفهوم لا يستلزم بالضرورة وجود المصطلح الخاص به، في حين أنّ وجود مصطلح ما يستوجب وجود مفهومٍ له، إذ أن تعريف الجملة اللغوي ورد في معاجم كثيرة فيُعرّفها "ابن منظو"ر(711ت‌ه) :« والجملة :واحدة الجمل ، والجملة : جماعة الشيء ، وأجمل الشيء : جمعه عن تفرقه ، وأجمل له الحساب كذلك . والجملة : جماعة كل شيء ، بكماله من الحساب وغيره ، يقال : أجملت له الحساب و الكلام ، قال تعالى :(لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً).[الفرقان 32] وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة».[1]

ويُعرّفها "الجوهري" (ت393ه) :«الجملة واحدة الجمل ، وأجمل الحساب ردّه إلى الجملة». أمّا الزُّبيدي (1205ه) فيعرّفها في تاج العروس بقوله :« الجُملة بالضم :جماعة الشيء وكأنّها اشتقت من جماعة الحبل ، لأن قوة كبيرة جُمعت فأجملت جملة وقال : قال الراغب : واعتبر معنى الكثرة ،فقيل لكل جماعة غير منفصلة جملة ، فقلت : ومنه أخذ اللغويين الجملة لمركب أُسندت إحداهما للأخرى ». ومعنى الجملة لغة في كل ما وَرد لا يخرج عن كونها تدلّ على جمع الأشياء عن تفرّقها وأنّها جماعة كل شيء.

فمصطلح "الجملة" لم يرد في كتاب "سيبويه" إلاّ أنّ مفهومها كان وارداً وواضحاً، ومع ظهور المصنّفات النّحوية التي تَلَت كتاب "سيبويه" نجد أنّ النّحاة قد توصّلوا إلى وضع مصطلحٍ لهذا المفهوم وهو مصطلح "الجملة"، و يُعدّ "أبو العباس المبرّد" أوّل من استعمل مصطلح "الجملة" من الرعيل الأول، وذلك حين تعرّض للحديث عن الفاعل فيقول:« هذا باب الفاعل وهو الرفع وذلك في قولك:قام عبد الله وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليهما السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب»[2]،

---

[1] ابن المنظور :لسان العرب ،ضبط نصه وعلّق حواشيه خالد رشيد القاضي ،دار صبح وايدوسوفت بيروت ط 1427ه-2006م ج2 ص339.

[2] - المبرد:المقتضب-ج1-ص8.

أمّا بالنسبة لدلالة مصطلح "الجملة" فقد كان مفهومها عند بعض القدامى النحويين ملتبساً بمفهوم الكلام، في حين كان البعض الآخر يميز بين المفهومين.

المبحث الأول :الجملة من منظور النحويين القدامى

أ-سيبويه:

يُعدّ كتاب "سيبويه" تمثيلا ناضجا للجهود النحوية ، وقد أثّر هذا الكتاب فيما تلاه من كتب ، حيث تناول فيه جميع المسائل النّحوية ، في شكل أبواب إذ نجد أنّ أوّل ناحية كفيلة بالاهتمام فيها ، هي المصطلحات التي يطلقها "سيبويه" على ما نسميه بالجملة، فلا يظهر أنّه كان يستعمل مصطلحات تتبلورفيها ما تتميز به "الجملة" من تركيب خاص ، بل وردت مرة واحدة بمعناها اللغوي ، في قوله :«وليس شيء يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها ، وما يجوز في الشّعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا ، لأن هذا موضع جَمْلٍ »[1] .استعمل "سيبويه" مصطلح الجملة بصيغة الجمع (جمل) في 'باب ما يحتمل الشعر' ، لأنه كان يتحدّث عمّا يجوز توظيفه من الألفاظ في الشّعر،ولا يجوز استعماله في الكلام وهذا لا يحتاج إلى تفصيل موسّع فهو بصدد الإجمال لا التفصيل ، وبالعودة إلى "الكتاب" نجد أنّ "سيبويه" ، قد حدّد ركني "الجملة" بالمسند والمسند إليه ، حيث يقول :«وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، و لا يجد المتكلّم منه بُدّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه وهو قولك :عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ومثل ذلك :

[1] سيبويه: الكتاب . تح:عبد السلام محمد هارون، ط الثالثة 1408ه/1988م ج1،ص 32.

يذهب عبد الله . فلابد للفعل من اسم كما لم يكن للاسم الأول بُدّ من الآخر في الابتداء».[1] في كلام "سيبويه" إشارة إلى أنّ "الجملة" تتكوّن من ركنين أساسيين هما : المسند والمسند إليه سواء أكانا مبتدأ وخبراَ كقولك : عبد الله أخوك ، أو فعل وفاعل ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، وكلّ ما يدخل على "الجملة" من معانٍ أخرى لا يُزيل معنى الإسناد ، وبهذا لا تستغني "الجملة" عن أي ركن من ركنيها ،فالعلاقة بينهما ضرورية لازمة،وكلاهما يقتضي وجود الآخر دون مفاضلة أو ترتيب كأنهما موضوعان على قدم المساواة.

كما تردّد في كتابه ذكر مصطلح "الكلام" مُريدا به "الجملة" حيث يقول :«ألا ترى أنّ الفعل لابدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا »[2] يشير "سيبويه" إلى أنّ "الجملة" لا تأتي فعلا بمفرده وإنّما يحتاج إلى اسم ، على عكس الاسم الذي قد يستغني عن الفعل ليحُلّ ، محلّه اسم آخر كما تحدث عن الكلام مشيرا به إلى الجمل التامّة وذلك في باب 'الاستقامة في الكلام والإحالة' فيقول :«فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو مُحال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس و سآتيك غدا ، وأمّا المُحال فان تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدا و سآتيك أمس ، وأمّا المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه ، وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيد رأيت ،وأمّا المُحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس»[3] إضافة إلى هذا فقد استخدم مصطلح الكلام للدلالة على مفاهيم أخرى كالنثر في مقابل الشعر كأن يقول مثلا :«اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام".[4]

كما استعمله بمعنى اللّغة كقوله :"ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يير ساقطا »[5] و قد يستخدمه ويريد به «النّظام اللّغوي المركوز في عقل الجماعة اللغوية»[6] كقوله :«ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس

---

[1] المصدر نفسه ص23.
[2] سيبويه: الكتاب ،ج1 ص 21
[3] المصدر نفسه ج1 ص25.
[4] المصدر نفسه ج1 ص26.
[5] المصدر نفسه ج1 ص 25.
[6] محمد حماسة عبد اللطيف :بناء الجملة العربية ص22

الذي لم يسبق إلى أفئدتهم »[1]. ويمكننا القول إنّ خُلوّ الكتاب من مصطلح الجملة لا يعني خلوّه من المفهوم ، فقوله «ما لا يغني واحد منهما عن الآخر» هي قطعة كلام مستقلة لفظا ومعنى ويحسن السكوت عنها ، إذ أنها تشكل وحدة تبليغية يستفيد منها المخاطب ، فمقياس الجملة عند سيبويه هو الإفادة .

ب-ابن جنّي

يعتبر ابن جني من النّحاة الذين سوّوا بين الكلام والجملة حيث يقول :«أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسمّيه النّحويون الجمل ،نحو : زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك وصه و مه ، و رويد ، وحَاءٍ وعَاءٍ في الأصوات ، وحِسٍ ولَبٍ ، وأُفٍ وأَوّه ، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام».[2] ويشير كذلك إلى أن الكلام والجملة هما ما يؤديان معنى مفيدا مستقلا بنفسه ، فتعريف "ابن جني" غاية في الدّقة والفهم وكذلك أمثلته ، لأنّه يتيح الفرصة لدراسة أنماط التراكيب المختلفة واعتبار كل تركيب مستقل بنفسه مفيد لمعناه جملة ،كما أن ابن جني يفرق بين الكلام والقول ، إذ يقول :«وأمّا القول فأصله أنّه كل لفظ مدل به اللّسان تاما كان أو ناقصا . فالتام هو المفيد ، أعني به الجملة وما كان في معناه من نحو: صه ، وإيه والناقص ما كان بضد ذلك نحو:زيد ومحمد... فكل كلام قول ، وليس كل قول كلام ».[3]في كلام ابن جني إشارة إلى إنّ القول أعمّ من الكلام ، فالقول هو ما لا يؤدي معنى مستقلا بنفسه ، وأمّا الكلام فعكس ذلك ومن خلال دراستنا هذه نجد أن ابن جني يتفق مع ابن يعيش في أ الكلام لا يمثل الجملة الواحدة بل إنّه مجموعة الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها إذ يقول :«لا محالة أنّ الكلام مختص بالجمل وتقول مع هذا أنه جنس أي جنس للجمل ، كما أنّ الإنسان من قول الله سبحانه وتعالى :(إن الإنسان لفي خسر).(سورة العصر الآية2) جنس للناس فكذلك الكلام جنس للجمل ،فإذا قال :قام محمد فهو كلام ، وإذا قال :قام محمد ، وأخوك جعفر ، فهو أيضا كلام ، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاما ، وإذا قال :قام محمد وأخوك جعفر وفي الدار سعيد فهو أيضا كلام ».[4] «فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوأم مفردها ومثناها ومجموعها».[5] غير أنه لا يمكننا النطق بحرف واحد ساكنا كان

---

[1] المرجع نفسه ص22.
[2] - ابن جني :الخصائص ج1 تح :النّجار ص17.
[3] -المصدر نفسه ج1 ص17.
[3] -المصدر نفسه ج1 ص27
[4] - المصدر نفسه ج1 ص28

أو متحركا ، فالكلام إذن ما كانت ألفاظه مفيدة قائمة بذاتها [1] .وقد استشهد ابن جني على ذلك من قول الشاعر:

أخذنا بأطراف الحديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح.

ج-الزمخشري:

لم يفرّق الزمخشري بين مصطلحي الكلام والجملة ، وجعلهما شيئا واحدا إذ يقول :«والكلام المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو فعل واسم ويسمى الجملة»[2].لقد نحا الزمخشري منحى سيبويه إذ يسمي الجملة كلاما ، ويشترط وجود علاقة الإسناد في هذا الكلام حتى يكون جملة وهذه العلاقة لا تتحقق إلا بوجود اسمين كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك ،أو في فعل واسم نحو قولك : ضُرب زيد" ، وانطلق بكر ، فيكون الفعل خبرا والاسم مخبرا عنه ولا يكون ذلك من فعلين ، لأنّ الفعل نفسه خبرا ولا يفيد حتى تسنده إلى محدّث عنه، كما ورد مصطلح الجملة في أبواب عدة من كتابه ففي باب الحال يقول:"والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية"[3] ويشير الزمخشري في قوله هذا إلى أنّ الجملة قد تقع حالا، وتكون جملة الحال فعلية أو اسمية. أمّا في باب التمييز فيقول في تعريفه للتمييز:«...وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنّص على أحد محتملاته فمثاله في الجملة:طاب زيدٌ نفساً»[4].

كما تعرّض الزمخشري لتعريف التمييز فبيّن بأنه إزالة الغموض واللبس عن الاسم الذي قبله. ويأتي في صورة جملة أو مفرد، وأمّا في باب الصفة في الوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب فيقول:" ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب، وأما قوله: (العجاج)..ولا يوصف بالجمل إلا النكرات»."[5]

---

5. -ينظر المصدر نفسه ص28

1 الزمخشري:المفصل في علم..العربية،تح سعيد محمود عقيل،دار الجيل بيروت2003 ص7

2المصدر نفسه ص8.

3المصدر نفسه ص84

4المصدر نفسه ص148

د-ابن يعيش: يرى ابن يعيش:«أنّ الكلام عند النّحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه. ويسمى الجملة نحو :زيد أخوك ، وقام بكر ».[1] نلحظ في كلام ابن يعيش أن التمثيل قاصر عن التعريف ، لأن التعريف هو تعريف ابن جني تقريبا والتمثيل تمثيل الزمخشري ،إذ أن ابن يعيش يذكر أن الكلام: عبارة عن لفظ مستقل يؤدي معنى ، لكنه يقدّم أمثلة تتركب من لفظين، إضافة إلى أننا نلحظ في كلامه هذا تسوية بين الكلام والجملة ، ولكننا نجده في موضع آخر من كتابه يحاول التمييز بين المصطلحين ، على اعتبارأنّ الكلام أعمّ من الجملة إذ يقول :«إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها ، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها ».[2] كما أن الكلام جنس عام تندرج تحته الجملة ، بوصفها نوعا من أنواع هذا الجنس الشامل، وبهذا تكون كل جملة كلاما وليس كل كلام جملة. وذلك على أساس أن ابن يعيش قد جعل الكلام أعم من الجملة على اعتباران الكلام يتكون من مجموعة وحدات وهي الجمل المفيدة، ويشترط ابن يعيش الإفادة في الكلام إذ يقول :«فإذا قلت : قام زيد ، أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه».[3]

[1] ابن يعيش :شرح المفصل ج1 ص20
[2] ابن يعيش :شرح المفصل ج1 ص21.
[3] المصدر نفسه ج1 ص21.

المبحث الثاني :أقسام الجملة عند القدماء:

دأب النّحاة القدماء على تقسيم الجملة إلى جملة اسمية وجملة فعلية ، وهو تقسيم صحيح يُقرّه الواقع اللغوي ،غير أنّهم راعوا في هذا التقسيم مرتبة المسند إليه وأهملوا نوع المسند ووظيفته و رتبته في الجملة ،فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبتدئ باسم نحو قولك : زيد قائم . والجملة الفعلية هي التي تبتدئ بفعل نحو: يذهب عبد الله وهو تقسيم تواضع عليه النّحاة القدامى ، إلاّ أنّ بعضهم عدّها أربعة أنواع أمثال أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري إذ يقول هذا الأخير :« والجملة على أربعة اضرب ،فعلية واسمية وشرطية وظرفية ... »[1] فنلحظ أن النحاة القدامى يَبنون تقسيمهم للجملة على أساس لفظي محض وهو تحديد ساذج ، فجملة (طلع البدر) جملة فعلية ،وجملة (البدر طلع) أو (البدر طالع) أو جملة(طالع البدر) جملة اسمية ، كما أنهم بنو دراساتهم اللغوية على غير هذا المنهج . فلم يوفقوا إلى تحديد الفعلية والاسمية تحديدا يتفق مع طبيعة اللغة . إذ أن هذا التقسيم أوقعهم في مشكلات نحوية ، لم يستطيعوا التخلص منها ، فمثلا قوله تعالى :(وَإِنْ اَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِره).فجملة (أحد من المشركين استجارك) هي جملة اسمية في نظرهم لأنها مصدرة باسم (أحد) . ثم لاحظوا أن هذه الجملة وقعت شرط لـ (أن) ، وكما هو متعارف عليه أن جملة الشرط هي جملة فعلية لأن الشرط سياق فعلي ، فلم يجد النحاة حلا لغويا سليما لهذه المشكلات التي صنعوها صنعا ، وراحوا يتكلفون التأويلات والتقديرات وانتهوا أخيرا إلى أن يعربوا الاسم المقدّر فيها فاعلا ، لا للفعل المذكور ـ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ـ بل لفعل واجب الحذف ،مُفسّري بفعل مذكور وتقدير الجملة في الآية ، (إن استجارك أحد من المشركين استجارك).[2]

وقد كان تقسيمهم هذا وفق ثلاث منطلقات هي:

المنطلق الأول وظيفي عام :فقالوا:الكلام خبر وطلب وإنشاء وزاد بعضهم أنواع أخرى ، وهذا المنطلق لا يمكن إغفاله في الدرس اللغوي ولا سيما في دراسة الجملة ، إذ أن علاقة الإسناد هي لب الجملة في جميع أنماطها ، وبتنوع هذه العلاقة الإسنادية تبرز وظيفة الإسناد في الجملة ، فقد تكون إثباتا أو نفيا أو توكيدا....

المنطلق الثاني تركيبي : فقد اعتمد فيه النحويون على ما تبتدئ به الجملة من مفردات ، فإن بدئت باسم في الأصل سميت : جملة اسمية وإن بدئت بفعل سميت جملة فعلية ، وإن بدئت بظرف سميت : ظرفية ، وإن بدئت بأداة شرط سميت : شرطية .

أمّا المنطلق الثالث: فهو عبارة عن احتمالات موقعية ، أي عندما تكون الجملة في موقع خبرا أو مفعول به أو نعت أوحال أو صلة أو مضاف إليه ، أو معطوف أو

---

[1] الزمخشري: المفصل ص8

2 – ينظر: مهدي المخزومي، نقد وتوجيه، ص 39 . وقواعد وتطبيق، ص 85 .

ابتداء أو استئناف. ومن هذا المنطلق تحدثوا عن الجملة التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها من الإعراب.[1]

و من هذه المنطلقات نتوصل إلى أن الجملة سواء أكانت اسمية أو فعلية فهي تتضمن ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

ا- المسند إليه:"يتمثل في:المبتدأ، أو الفاعل، أو نائب الفاعل.

ب-المسند:يأتي خبرا،أو فعلا.

ج-الإسناد:هو عنصر معنوي"[2] يتمثل في «العلاقة بين اسمين ،أحدهما مُحدَّث عنه و الآخر محدث به مثل قولنا:المؤمنون إخوة ،و تكون -علاقة الاسناد كذلك- بين الفعل أو ما في معنى الفعل من المشتقات المحضة ،...مع تقدّم الفعل في مثل : قام محمد،أُكرم علي، أمسافر أخوك؟ هيهات السلام»[3].

المبحث الثالث: *الجملة عند ابن هشام الأنصاري (النموذج)*

في دراستنا هذه التي تناولنا فيها الجملة عند النحاة القدامى:

(سيبويه، ابن جنّي، الزّمخشري،ابن يعيش،).ارتأينا أن نجعل كتاب ابن هشام الأنصاري

---

[1] -ينظر:محمد إبراهيم عبادة:الجملة العربية (مكوّناتها،أنواعها،تحليلها) ص 131-134

[2]- ينظر:محمد حماسة عبد اللطيف:العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص24-25

[3]- محمد إبراهيم عبادة:الجملة العربية(مكوناتها،أنواعها،تحليلها) ص15-16

"مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب" أنموذجا نتوسع من خلاله في هذه الدراسة، إذ يُعدّ هذا الكتاب مزيجاً من التفسير واللّغة والأدب، ومن مسائل نحوية تعرّضت لدقائق النّحو ومشكلاته، وهو بهذا يسهّل على الباحثين والدارسين البحث والدراسة ويُجنّبهم الوقوع في الزلل. وذلك عبر فصليه اللذين يتكون منها، كما أن، المتمعّن في هذا الكتاب يجد أن صاحبه حاول أن يجعل النحو في خدمة التفسير القرآني وإيضاح معنى بعض الأحاديث النبوية، بالإضافة إلى أنه كتاب متخصص في دراسة الحروف وتفسير معانيها وذكر أحكامها الإعرابية، كما أنه درس نظام الجملة وأحوالها وأنواعها، إذ يُعد ابن هشام أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية في التحليل النحوي.

وهو من أكثر النّحويين عناية في التفريق بين مصطلحي "الكلام والجملة" حيث يقول:"الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره: كزيد قام، وما كان بمنزلة أحدهما...وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما توهمه كثيرا من الناس."[1] ومعنى هذا أن التركيب المتضمن إسنادا مستقلا بنفسه مفيدا فائدة يحسن السكوت عليها سُمي كلاما أو جملة، أمّا التركيب المتضمّن إسنادا مقصودا لذاته سواء أكان فعلا وفاعلا أو خبرا ومبتدأً تحققت منه الفائدة أو لم تتحقق، يسمى جملة لا كلاما، لذا نجد ابن هشام يُعرّف الكلام في موضع آخر فيقول:"اعلم أن اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه وأن الجملة أعم من الكلام، فكل كلام جملة ولا ينعكس."[2]

مثل:"الشمس طالعة" أما إذا قلت:خرجت والشمس طالعة" (فالشمس طالعة) لا يعدّ كلاما لأنه لم يقصد لذاته إذ لا أريد الإخبار بطلوع الشمس، بل يسمى جملة فقط أي أن المركب لإسنادي الأصلي إذا كان جزء من تركيب أكبر سُمي جملة ولا يسمى كلاما، فكل كلام جملة وليست كل جملة كلاما، فإذا قلنا:" محمد أقبل أخوه يحمل كتابا غلافه أزرق" كان هذا المقول كلاما، وكل من:"أقبل أخوه" و"يحمل كتابا" و"غلافه أزرق" يعد جملة عند ابن هشام وغيره ممن لم يشترطوا في الجملة قصد الإسناد لذاته، كما يقول ابن

---

[1]–ابن هشام :مغني اللبيب عن الأعاريب تح:مازن المبارك ومحمد علي،راجعه سعيد الأفغاني،دار الفكر ط الأولى 1998 ص363

[2]-ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب ص363.

هشام:"وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام."[1] من خلال هذا القول يتضح لنا أن ابن هشام يفرق بين الكلام والجملة على أساس الإفادة، إذ يعتبرها شرطا في الكلام على عكس الجملة التي يرى أنها أعم من الكلام فكل قول يتضمن إسنادا أُطلق عليه مصطلح "الجملة".....(مازال جزء في هذه الدراسة).

أقسام الجملة عند ابن هشام:

أ/ من حيث الشكل:

تنقسم الجملة العربية عند ابن هشام إلى ثلاثة أقسام:اسمية، فعلية، وظرفية."فالاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقام الزيدان"[2] أي أن الجملة الاسمية عنده هي :التي تبتدئ باسمٍ سواء أكان هذا الاسم صريحا نحو قولك: زيد قائم، أو مؤوّلاً كقوله تعالى:﴿ وأن تصوموا خير لكم.) (سورة البقرة الآية183) ، أو وصفاً أو اسم وفعل كقوله تعالى:(هيهات هيهات لما توعدون.) (سورة المؤمنون الآية36).

"والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللّص،وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد وقم» فالجملة الفعلية عنده هي: التي صدرها فعل سواء أكان هذا الفعل ماضيا أو مضارعا أو أمرا، متصرّفا أو جامدا، تاما أو ناقصا، مبنيا للمعلوم أو مبنيا للمجهول. ومن أمثلة ذلك قولنا:(قام زيد) هي جملة فعلية فعلها "قام" وهو فعل ماضي مُتصرف مبني للمعلوم و"يضرب عمراً" جملة فعلية فعلها" يضرب " وهو فعل مضارع متصرف مبني للمعلوم، وكذلك قولنا:(اضرُب زيداً) جملة فعلها "اضرب" وهو فعل أمر مبني للفاعل. أمّا" الظرفية هي المصدرة بظرف، أو مجرور نحو: أعندك زيد؟ أفي الدار زيد؟ إذا قدرت زيداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا باستقرار المحذوف ولا المبتدأ مُخبراً عنه بهما."[3] فالجملة الظرفية هي ما كان صدرها ظرف أو جاراً ومجروراً نحو: أعندك زيد فزيد فاعل بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ ولا

---

[1] –ابن هشام الأنصاري:الإعراب عن قواعد الإعراب ص60.

[2] – ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب ص364.

[3] – ابن هشام: مغني اللبيب ص364.

مخبرا عنه بهما فهي بذلك تقوم على أساس أن يكون الظرف أو الجار والمجرور طرف إسناد وأن يتقدّم على المسند إليه.

وقد أضاف ابن هشام تقسيما آخر للجملة وهو: الجملة الكبرى، والجملة الصغرى أما"الكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة نحو :زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم " [1] فجملة (زيد أبوه قائم) جملة كبرى لأن خبر المبتدأ فيها جملة (أبوه قائم) و أمّا "الصغرى هي المبنية على المبتدأ"[2] كقولنا : زيد قام وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غلامه منطلق ، فمجموع هذا الكلام ،جملة كبرى لا غير و(غلامه منطلق) جملة صغرى بالنسبة لجملة الكلام، إضافة إلى أن الجملة الكبرى تنقسم إلى ذات وجه، وذات وجهين :

ذات الوجهين:"هي اسمية الصدر وفعلية العجز نحو:زيد يقوم أبوه، كذا قالوا:و ينبغي أن يُراد عكس ذلك في نحو:ظننت زيدا أبوه قائم، بناءً على ما قدمنا"[3] أي أن الجملة الكبرى ذات الوجهين يكون صدرها اسما، وعجزها فعلا كما أنه قد يأت الصدر فعلا و العجز اسما كما هو موضح في المثال.

ذات الوجه:"نحو: زيد أبوه قائم، ومثله على ما قدمنا نحو:ظننت زيدا يقوم أبوه"[4] نلاحظ أن ابن هشام لم يورد لها تعريفا بل شرحها بهذا المثال، فالجملة الكبرى ذات الوجه تأتي على صيغة واحدة وهي أن يكون الصدر والعجز متوافقان أي أن يكونا اسماً نحو(زيد أبوه قائم) فالصدر والعجز كلاهما اسم وهما(زيد،قائم)، أو أن يكونا فعلا نحو (ظننت زيدا يقوم أبوه) فالصدر والعجز كلاهما فعل

وهما(ظننت،يقوم).

ب/ من حيث المضمون:

يُقسم ابن هشام الجمل من حيث المحل الإعرابي إلى:

---

[1] - المصدر نفسه ص367.

[2] - المصدر نفسه ص367.

[3] – ابن هشام: مغني اللبيب ص369.

[4] –المصدر نفسه ص369.

*الجمل التي لا محل من الإعراب: وهي سبع إذ أنها لا تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل:

1. الجملة الابتدائية: وتسمى "المستأنفة" أيضا وهو أوضح لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ والجمل المستأنفة نوعان:

أ/ الجملة المُفتتح بها النّطق كقولك: " زيد قائم " ومنه الجمل المفتتح بها السور.

ب/الجملة المنقطعة عمّا قبلها مثل: " مات فلان رحمه الله " ومنه جملة الملغى لتأخره نحو: " زيد قائم أظن " فأمّا العامل المُلغى لتوسطه نحو: " زيد أظن قائم ".

2. الجملة المعترضة بين شيئين: لإفادة الكلام تقوية و تسديدا أو تحسينا.

3. الجملة التفسيرية: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو قوله تعالى :(وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم). (سورة الأنبياء الآية3) . فجملة الاستفهام مفسرة للنّجوى .

4. المُجاب بها القسم: نحو قوله تعالى:(والقرآن الكريم، إنك لمن المرسلين). (سورة يس الآية 2-3).

5. الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا ولم تقترن بال "فاء" ولا ب "إذا" الفجائية فالأول جواب " لو" و " لولا " و " لما " و " كيف " والثاني نحو : " إن تقم أقم " .

6.الواقعة صلة لاسم أو حرف: فالأول نحو " جاء الذي قام أبوه " فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها.

7.الجملة التابعة لما لا محلّ :نحو " قام زيد ولم يقم عمرو " إذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال.

*الجمل التي لها محلّ من الإعراب: وهي أيضا سبع:

1.الواقعة خبرا: وموضعها رفع في بابي المبتدأ و إن ونصب في بابي كان وكاد واختلف في نحو "زيدٌ أُضرُبه، و عمرو هل جاءك " فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع عن الخبرية وهو صحيح، وقيل: نُصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا وقد مر إبطاله.

2.الجملة الواقعة حالا : وموضعها نصب نحو :(لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى). (سورة النساء الآية 43).

3. الواقعة مفعولا ومحلها النصب إن لم تُنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: (ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون). (سورة المطففين الآية18). لما قدمناه من أن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة

4.المضاف إليها ومحلّها الجر.

5.الجملة الواقعة بعد الفاء أو بعد إذا جوابا لشرط جازم لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك : " إن تقم أقم " فمثال المقرونة بالفاء (من يظلل الله فلا هادي له ويدرهم في طغيانهم يعمهون) (سورة الأعراف الآية186) ومثال المقرونة بإذا :(و إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقطنون) (سورة الروم الآية 36).

6.الجملة التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع:

أ/ المنعوت بها وهي في موضع رفع أو نصب أو جر نحو: (واتقوا يوما ترجعون فيه) (سورة البقرة الآية281).

ب/المعطوفة بالحرف نحو: " زيد ينطلق وأبوه ذاهب ".

ج/المبدلة كقوله تعالى: (وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيه) (سورة الجاثية الآية 32).

7.الجملة التابعة لجملة لا محل: ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة نحو:"زيد قام أبوه وقعد أخوه" إذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

في أقسام الجملة عند ابن هشام الأنصاري نلاحظ تردد مصطلح " صدر الجملة " في كتاب ابن هشام وقد أشار إلى أنه يريد به المسند والمسند إليه ، كما أنه أشار إلى ما تقدم من حروف لا اعتبار له في تحديد نوع الجملة فنحو : "أقائم الزيدان " هي جملة اسمية وقولك: "أقام زيد " هي جملة فعلية [1].

[1] ينظر: ابن هشام : مغني اللبيب ص356.

المبحث الرابع: تحليل النحاة القدامى للجملة.

الأسس التي اعتمدها النحويون العرب في تحليل الجملة:

ويمكن تحديد ذلك فيما يلي:

1- التعويل على المعنى.

2- الربط بين صحة المعنى وصحة الشكل واستقامته.

3- مراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات المتجاورة.

4- الرجوع إلى الأصول المقدرة للتركيب.

وقد عرف النحو التقليدي طريقة تعتمد على تقسيم الجملة أولا إلى مسند ومسند إليه ، ثم يلحق بالمسند أو بالمسند إليه امتداداته ومتعلقاته ، ويوضح ذلك في شكل هندسي مجرد أساسه ما يشير إلى المسند والمسند إليه ، وتعرف هذه الطريقة بطريقة التحليل ، فإذا أردنا تحليل جملة مثل "يكتب محمد" تتخذ الشكل الآتي :

ويذهب النحويون في تحليل مثل"رأيتكما" إلى تجزئتها إلى الجزئيات ذات الدلالات على النحو الآتي:

رأى = فعل ماضٍ.

ت = ضمير.

ك = ضمير.

م = حرف عماد.

ا = حرف دال على التثنية.

يمثل النموذج التالي كيفية تحليل النحاة القدامى للجملة العربية على قوله تعالى:(ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون) .

فقال الزمخشري – وهو ممن يرون أن الكلام مرادف للجملة- إن قوله تعالى:(أفأمن من أهل القرى) عطف على قوله تعالى:(فأخذناهم بغتة) ، وإن قوله:(ولو أن أهل القرى) إلى ما(يكسبون) وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه . وقال ابن مالك:"إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ، إذ زعم أن (أفأمن) معطوف على (فأخذناهم) ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان ،فقال :إنما اعترض بأربع جمل ، وزعم أن من عند ولو (أن أهل القرى) إلى (والأرض) جملة ، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

ويظهر تطبيق ابن هشام لرأيه أنه يذهب إلى صحة قول ابن مالك ، وإن كان يزيد على الجمل السبع جملة ثامنة ، وهذه الجمل المعترضة بين المعطوف عليه والمعطوف هي:

1- جملة (وهم لا يشعرون)، وهي التي زادها ابن هشام على ابن مالك.
2- جملة (آمنوا).
3- جملة (واتقوا).
4- جملة (لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض).
5- جملة (المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها وهو فاعل لفعل محذوف تقديره ثبت بعد لو).
6- جملة (ولكن كذبوا).
7- جملة (فأخذناهم).
8- جملة (بما كانوا يكسبون).

وهناك من زاد جملة تاسعة على ابن هشام وتتمثل خبر كان (يكسبون)، وإذا انسقنا وراء هذا التفتيت نستطيع أن نقول إنها عشر جمل ، وتكون العاشرة هي جملة لايشعرون الواقعة خبرا للمبتدأ (وهم) ، وهي غير (هم) مع خبرها ، مع أن جملة (وهم لا يشعرون) وهي كلها حالية مرتبطة بما قبلها وليست اعتراضا.

من خلال دراستنا للجملة العربية عند بعض النُّحاة القدامى، نجد أنّ أول ماَ يلفت الانتباه هو اقتران مفهوم الجملة بمفهوم الكلام، فانقسم النحاة في التراث النحوي إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: يَعد الجملة والكلام وجهين لعملة واحدة أمثال: سيبويه، الزمخشري، ابن جنّي وغيرهم، حيث وضع هؤلاء النّحاة شرطين في التسوية بين مدلولي هذين

المصطلحين الأول: الإسناد وهو ما يسميه عبد القاهر الجرجاني "الائتلاف"، أو "التركيب" في تعبير الزمخشري، وهو ما يساوي "الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر" في تعبير ابن جنّي،أما الثاني: فهو الفائدة في تعبير كلٍ من ابن جنّي وعبد القاهر، أو"الإسناد" في تعبير الزّمخشري أو "حُسن السكوت عليها" كما أشار إلى ذلك المبرّد من قبلهم.

أمّا **الاتجاه الثاني**: يفرق بين الكلام والجملة، وهذا التفريق يجعل الجملة أعمّ من الكلام فالإسناد الذي يوجد في الجملة قد يكون أصلياً في تركيبٍ مقصودٍ لذاته أو أصليا في تركيب غير مقصود لذاته، أما الإسناد في الكلام لابد أن يكون أصلياً في تركيب مقصود لذاته فحسب، كما أنّ هذا التفريق يجعل الكلام أعمّ من الجملة على اعتبار الكلام جنسا عامًّا تتدرج تحته الجملة، أي أنّ الكلام هو مجموعة الجمل المفيدة.

ونلاحظ من خلال التعريفات السابقة للجملة عند مختلف القدامى أنهم لم يتفقوا على مفهوم محدد لها رغم كثرة تردد المصطلح بينهم وهو ما يفسر اعتمادهم على عنصرين في تحديد مفهوم الجملة: فهناك من يرتكز على الإسناد أو المبنى في تحديد هذا مفهوم الجملة، فكل إسناد أصلي بين فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر يُنشيء جملة وهو ما صرح به ابن هشام ودافع عنه، وهناك من يتكئُ على المعنى في تعريف الجملة، فلا تكون الجملةُ جملةً إلاّ إذا دلّت على معنى يَحسن السكوت عليه، وهو حاصل قول الذين جعلوا الجملة والكلام مترادفين.

غير أن تحديد مفهوم الجملة يعتمد على عنصرين: المعنى والمبنى معا واستنادا لذلك فالجملة هي عبارة تتضمن فائدة للمخاطب سواء كانت هذه العبارة تتركب من عنصر أو أكثر فقولنا: "الحر" هي كلمة مفردة تفيد بأن الجو حار.

فكل كلام يؤدي معنى يحسن السكوت عليه هو جملة ولو كان من كلمة واحدة.

إضافة إلى أنّ النّحويّين القدامى لا يتفقون في تقسيماتهم للجملة العربية، فالقدامى الأوائل(سيبويه،...) اعتبروها قسمين فقط "اسمية وفعلية"، أما المتأخرون فزادوا على القسمين أقسام أخرى، فالزّمخشري أضاف الشرطيّة والظرفية، بينما عدّ ابن هشام الظرفية من أنواع الجمل وأضاف تقسيماً آخر للجملة هو:الجملة الكبرى والجملة الصغرى، كما تتدرج تحت الكبرى ذات الوجهين وذات الوجه الواحد.

الفصل الثاني

تمهيد:

يأخذ الدارسون المحدثون على النحاة القدامى ، أنهم لم يهتموا بدراسة الجملة ، الاهتمام الذي كان ينبغي أن يكون، وهو ما أدى بهم إلى الانحراف عن وجهة البحث النحوي الصحيحة، وذلك"حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقا منحرفا إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة"[1].

إلا أننا لا يمكن أن نغلو في رمي منهج نحاتنا القدماء بالخطأ لأن حظ الجملة من عنايتهم كن قليلا، ومهما يكن من أمر فسوف نعرض هنا فهم بعض الدارسين المحدثين للجملة لنرى الإضافة الجديدة التي يمكن أن تسهم في تعديل مفهوم القدماء له.

ويرجع اهتمام الدارسين المحدثين بالجملة إلى أنها "الوحدة التي يتمثل فيها أهم خصائص اللغة"[2] .

إذ إن تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها ولا تكون العبارات مفهمة، ولا مصدرة لما يراد حتى تجري عليه ولا تحيد عنها، والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم.

---

[1]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ط2. 1992م ص ص.3.2

[2]– محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة ص 41.

المبحث الأول: تمام حسان

يعدّ تمام حسان حامل راية التجديد في النحو العربي الحديث ،فقد نهل معظم الدارسين النحويين من آرائه ورؤيته التجديديّة في النّحو،فارتأينا أن نجعل كتابه "الخلاصة النحوية" نموذجا نتوسع من خلاله في الفصل الثاني لدراسة الجملة عند المحدثين ، حيث ركّز في دراسته النحوية للجملة على جانبي المعني و المبنى معا ،ويتضح ذلك من خلال إعادة تقسيمه للكلام العربي إلى سبعة أقسام هي:اسم ، فعل ، صفة، ظرف ، ضمير ، خالفة ، وحرف، وذلك بحسب السلوك النحوي الخاص بكل قسم من هذه الأقسام ، وهو بذلك يرفض التقسيم الثلاثي (اسم ، فعل ، حرف) ، إضافة إلى موقفه من دراسة لغة معينة ، حيث يرى بأن هذه الدراسة تتم في مرحلة معينة وفي فترة زمنية محدّدة ،كما أنه يركّز على الدراسة التركيبية للنّحو فهو يعنى بدراسة التركيب في حدّ ذاته كوحدة كلّية غير مستقلة ، وهو بذلك أعطى لجانب آخر من دراسة النحو عناية كبرى ،و يشتمل هذا الجانب على المعاني التركيبية و المباني التي تدل عليها ك «معنى الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره علاقة ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خبري وإسناد إنشائي و تقسيم الخبري إلى مثبت منفي ومؤكد ، وتقسيم الإنشائي إلى طلبي وغير طلبي ...»[1]

وتتم دراسة اللغة عند تمام حسان وفق مستويات معينة: مستوى صوتي، صرفي، نحوي ودلالي، وما يهمّنا هو المستوى النحوي إذ يتم فيه تحليل الجملة ، وينبني هذا المستوى على أسس عدة هي:

أ–طائفة من المعاني النحوية العامة التي يصطلح عليها بمعاني الجمل أو الأساليب.

ب–مجموعة من المعاني النحوية الخاصة ، أو ما يسمى بمعاني الأبواب المفردة كالفاعلية و المفعولية.

ج–مجموعة من العلاقات التي تربط المعاني الخاصة التي تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها كعلاقة الإسناد و التخصيص، النسبة ، التبعية ، وهي في الحقيقة قرائن معنوية دالة على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية و المفعولية.

[1]-تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة ص16

د–ما يقدمه علما الصوت والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية وصرفية كالحركات والحروف.

هـ–القيم الخلافية بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق و بين بقية أفراده[1].

و بما أن النحو لا يتخذ إلا مباني الصرف فتبدو الصلة بين المعنى النحوي و المبنى الصرفي و العلامة المنطوقة أو المكتوبة فيما يلي:

–أنّ جميع ما نسميه بالمعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق.

–أنّ المباني المتعددة في السياق هي مفاهيم صرفية لانحوية.

–أنّ العلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزء من نظام الصرف أو نظام النحو، لكنها جزء من الكلام، ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

المعنى	المبنى	العلامة
(كمعنى التأنيث)	(التاء على إطلاقها)	(التاء في أَبَتْ) ([2])

يشير تمّام حسّان إلى أنّ المعنى الوظيفي للجملة لا يتضح إلا بدراسة المستوى الصوتي و الصرفي والنحوي والدلالي مجتمعة مع بعضها ، وبوضوح المعنى الوظيفي يمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام ، والمقصود بالمعنى الوظيفي هو: العلاقات الموجودة بين الألفاظ والتراكيب ،أو ما يعرف بالعلاقات السياقية التي تعد الغاية من الإعراب، فنشأت معاني متعددة للمبنى نفسه، ومن ثمّة ظهر التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة .

انطلاقا من المبادئ التي حددها تمّام حسّان في فهم النظام النحوي فقد

أقسام الجملة عند تمام حسان:

وقسمها إلى:

1/الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر):وهي«لا تشتمل على معنى الزمن فهي جملة تصف المسند والمسند إليه ولا تشير إلى حدث»[3].

ويتّضح معنى جملة المبتدأ والخبر بعدد من القرائن ، بعضها معنوي والبعض لفظيّ فمن القرائن المعنويّة العهد والإسناد ، ومن القرائن اللفظية البنية والتّضام والرّتبة والإعراب وبيان ذلك كالآتي:

---

[1]-ينظر:تمام حسان:اللغة العربية معناها و مبناها ص178

[2]- ينظر المرجع نفسه ص179

[3]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص193.

أ- العهد: من شأن المبتدأ أن يكون معروفا للمتكلم والسّامع كليهما قبل النطق بالجملة، ومن هنا اشترط للمبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة، إلا مع أمن اللبس وسيأتي بيان ذلك بالتّفصيل. أمّا الخبر فمن شأنه أن يكون مجهولا بالنسبة للسّامع، وإن كان معروفا بالنسبة للمتكلم. ومن هنا كانت الإفادة مطلب من مطالب الاتّصال اللّغوي فلو كان الخبر للسّامع لانتفت الإفادة.

ب- الإسناد: وهو نسبة المسند (وهو في الجملة الاسمية خبر) إلى المسند إليه (وهو المبتدأ) ، وإذا كان من تعريف الفاعل أنّه فعل الفعل أو قام به الفعل ، وأنّ من تعريف المبتدأ أنه قام به الوصف لأنّ الأصل في الخبر أن يكون وصفا مشتقّا مفردا ، فإذا وقع الجامد في موقع الخبر أول بالمشتق ومن غير الأصل أن يكون الخبر جامدا أو جملة أو شبه جملة.

جـ- البنية: تقدم أنّ المبتدأ من شأنه أن يكون اسما معرفة ، وأنّ الخبر من شأنه أن يكون وصفا ، فإذا أمن اللّبس جازفي المبتدأ أن يكون نكرة وفي الخبر أن يكون جامدا أو جملة أو شبه جملة . ويجوز تنكير المبتدأ في الحالات الآتية: الجملة الفعليّة ، الفعل والفاعل ، الفعل ونائب الفعل ، الجملة الوصفيّة ، جملة وصفي فاعل ومفعول.

2/ الجملة الفعلية: تركيب هذه الجملة يتكون من فعل وفاعل أو فعل ونائب فاعل له ، لأن مع الفاعل كالفعل المبني للمعلوم ، أو له مع نائبه فإن يبنى للمجهول لكل من

3 /الجملة الوصفية: وتتألف من وصف واسم ومرفوع أو ضمير شخصي منفصل بالرفع أما الوصف فيأتي في صيغة اسم فاعل ، أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو اسم مفعول مثل: أناجح أخوك ، ما محبوب الخائنون وهذه الجملة لا تدخل عليها النواسخ مثل إن وأخواتها و لا تقبل سوى ليس كالجملة الاسمية تماما ، وأما الرتبة في هذه الجملة بين الوصف وفاعله ، حيث أنه إذا تقدم الفاعل على الوصف لم تعد جملة وصفية ، ولابد أن تكون المطابقة أيضا ملتزمة من حيث النوع والعدد ، فالوصف يكون مفردا لا يُصغّر ولا يُثنّى ولا يُجمع ، فإن حدثت إحدى هذه الأشياء لم تعدّ الجملة وصفية ، وإنما أصبحت جملة اسمية تقدّم فيها الخبر.

المبحث الثاني: *مهدي المخزومي:*

يعد مهدي المخزومي من الدارسين الذين اعتنوا بدراسة الجملة، اعتمادا على آراء أئمة النحو ، واستخلاصا لأهم العناصر والآراء التي تصلح لإقامة صرح النحو الحديث

على أصول علمية واضحة ، وتمتاز دراسته للنحو بعمق البحث ، ووضوح المنهج ، وسهولة الترتيب.

والجملة من أهم المواضيع التي تناولها بالبحث والتحليل والنقد والتوجيه فيعرفها بقوله:«هي الصورة اللفظية للفكرة»[1].

أي أن الجملة هي التجسيد الفعلي لما يدور في الدهن، كما يعرفها أيضا بأنها :« الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات »[2].

أي أن الجملة عند المخزومي أصغر وحدة في الكلام شرط تحقيقها للفائدة ، وذلك في أية لغة كانت ، ويعتبرها وسيلة لنقل ما في ذهن المتكلم من أفكار لتصل إلى ذهن السامع [3].

وتقوم الجملة عنده على ركنين رئيسيين :

«أولهما : المسند إليه : وهو موضوع الكلام المُتحدَث عنه .

ثانيهما: المسند: وهو المتحدث به عن ذلك الموضوع »[4].

مثال توضيحي: بلغ محمد [صلى الله عليه وسلم] رسالة الإسلام.هذه الجملة تحمل فكرة تامة ويمكن تحليلها إلى ركنين أساسيين:

1. "محمد" هو موضوع الكلام والمتحدث عنه فهو إذن المسند إليه.
2. "بلغ" هو الذي يتضمن الحديث عن (محمد) وهو موضوع الكلام فهو إذن: مسند.

وللمسند إليه في العربية موضع خاص يلازمه ، فقد يأتي في أول الجملة أو في وسطها أو في آخرها [5] كما أنه ليس من الضروري أن تحتوي الجملة العناصر كلها ، فقد تخلو من المسند إليه لفظا أو من المسند وذلك لسهولة تقديرهما في الكلام ، أو لأن المتكلم لم يُعْنَ بذكر أحدهما و أن الكلام لا يهدف إلى الإشارة لكل منهما فقولك : "أحمد" في جواب من قال لك :"من ضربك" فهذه الجملة خالية من المسند غير أنها أدت وظيفتها في تبليغ الفكرة إلى السامع ، وقولك " صلى في المسجد " فالغرض من هذه الجملة هو

---

[1]-مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد وتطبيق دار الرائد العربي بيروت.لبنان ط2 1986م ص83.

[2]- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه دار الرائد العربي بيروت ص31.

[3]- ينظر: مهدي المخزومي في النحو العربي قواعد وتطبيق ص83.

[4]- المرجع نفسه ص84.

[5] - ينظر: مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد وتطبيق ص84.

الإخبار عن حدوث الصلاة في المسجد وليس الغرض منها تعيين من صلى لذلك خلت من ذكر المسند إليه [1].

أخذ مهدي المخزومي على القدامى تقسيمهم الجملة على أساس لفظي محظ إذ يرى أن هذا التقسيم يجب أن يبنى على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ويستند إلى ملاحظة ومراقبة أجزائها أثناء الاستعمال وهذا التقسيم يجب أن يقوم على أساس المسند لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وما يحيل إليه من دلالة واستنادا إلى هذا المنطلق فقد قسم الجملة إلى: فعلية ، اسمية ، ظرفية.

1.الجملة الفعلية :هي :«الجملة التي يكون فيها المسند دالا على التغير والتجدد [2] أي أن الجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وبذلك يتصف المسند إليه اتصافا متجددا إذا أسند إليه المسند بصيغة الفعل والفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره وذلك نحو: ربح الفريق المباراة ، ويربح الفريق المباراة ، الفريق يربح المباراة . فهذه الجمل فعلية في نظر مهدي المخزومي.

2. الجملة الاسمية: «هي التي يكون فيها المسند دالا على الدوام »[3].

أي أن الجملة الاسمية هي التي لا يكون فيها المسند فعلا ، وإنما دالا على صفة ثابتة لا تتجدد للمسند إليه وذلك نحو: "علي أخوك ، الذهب معدن" فلفظة أخوك ومعدن دالة على الدوام ، أي دوام اتصاف المسند إليه بهما. فالأخوة ثابتة لعلي لا تتغير والمعدنية وصف ثابت للذهب لا يتغير فكل من هاتين الجملتين جملة اسمية .

3.الجملة الظرفية: «وهي الجملة التي يكون فيها المسند ظرفا أو مضافا إليه بالأداة »[4].

أي أن المسند فيها يشير إلى الوجود العام وهذا ما يجعلها أقرب إلى أن تكون فعلية من أن تكون اسمية لأن نحو: عند الأستاذ كتاب، في الحديقة طاووس. فهذه الجمل ليست فعلية لأنها لا تحتوي فعلا وليست اسمية لأن الاسمية ما كان فيها المبتدأ أو المسند إليه صدرا في الكلام.[5]

لقد حاول مهدي المخزومي من خلال دراسته للجملة أن يقدم تصورا جديدا لها غير أن دراسته هذه لاقت الكثير من الانتقادات من طرف الدارسين المحدثين ، إذ عابوا عليه رميه للنحاة القدامى بالخلط و الاضطراب وسذاجة التصنيف ، مع أن دراسته لم تخرج عن إطار ما وضعه هؤلاء النحاة القدامى، فكل ما قدمه من إضافات سبقه إليها بعض النحاة السابقين، بل إن فهمه للجملة فيه قصورعن فهم النحاة الأولين ، إضافة إلى أنه يتفق معهم حينا ويعارضهم أحيانا أخرى .

---

[1]- ينظر: مهدي المخزومي :في النحو العربي نقد وتوجيه ص33.

[2]-مهدي المخزومي: قواعد وتطبيق ص86.

[3]- المرجع نفسه ص86.

[4]- المرجع نفسه ص86.

[5]- ينظر: المرجع نفسه ص87.

كما أننا نجده يشترط الإسناد كركن أساسي تقوم عليه الجملة، وعندما لم يتحقق هذا الإسناد في بعض الجمل كأسلوب الشرط الذي يتكون من جملتين تربطهما أداة شرط وجد أن الإسناد ليس شرط تقوم عليه الجملة فقال: «ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي ، والتحليل المنطقي ، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار ، لأن الجزء بين المعقولين فيها إنما يعبران معا عن فكرة واحدة . لأنك إذا اقتصرت على واحدة منها أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك ، وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع ».

المبحث الثالث: ***محمد حماسة عبد اللطيف:***

يعد من الدارسين المحدثين الذين اعتنوا الجملة، فقد تعرض لها في مؤلفات كثيرة ، إضافة للجملة فإنه تناول قضية الكلام والجملة والفرق بينهما فيقول:«الكلام هو معْقد الفائدة ، والجملة هي وحدة الكلام الصغرى»[1] .

أي أن الفائدة تكمن في الكلام، أما الجملة فهي أصغر وحداته التي تساهم في تبليغ هذه الفائدة للسامع، ويعرف الجملة في موضع آخر:«الجملة هي وحدة الكلام الأساسية»[2].

وفهم نظام الجملة وطرق تأليفها ودراسة العلاقات بين أجزائها وتحديد القرائن وأنواعها وترابط كل هذه الأجزاء يؤدي بنا إلى فهم الخصائص اللغوية للغة المدروسة.

كما يعرف محمد حماسة الجملة بأنها:«التماسك الذي يجعل من عدد من الكلمات وحدة كلامية ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه»[3] .

---

[1]-محمد حماسة عبد الطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار الفكر الكويت ص18.

[2]- المرجع نفسه ص58.

[3]- محمد حماسة عبد الطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب القاهرة ص88.

ويعرف بناء الجملة:«التركيب المنطوق الذي يوحد بين الفكرة النظرية ، والنطق الفعلي ، فالبناء لا يكون إلا وفقا لصورة ذهنية سابقة» [1] .

وقد حدد وسيلتين لترابط أجزاء هذا البناء هما:

أولا: الإعراب:

ويتمثل دوره في ترابط بناء الجملة ، إذ نجد أن الإعراب تساهم في تحقيقه أشياء عدة كالموقع الإعرابي والحالة الإعرابية ، فالموقع يحدد الوظيفة النحوية المعينة للكلمة ، أما الحالة الإعرابية فهي مرتبطة بالموقع إذ تبين حالته ، فإما تكون الرفع أو النصب أو الجر أما بالنسبة للعلامة الإعرابية فهي مرتبطة بالحالة الإعرابية فعلامة الرفع هي الضمة وعلامة النصب هي الفتحة وعلامة الجر هي الكسرة .

ثانيا: الرتبة:

تتمثل في الموضع الأصلي للكلمة داخل الجملة ، تقوم بدور بارز في تماسك بناء الجملة فافاعل رتبته التأخر عن الفعل ، والمفعول رتبته التأخر عن الفاعل ، أما الخبر فرتبته التأخر عن المبتدأ [2] .

أقسام الجملة عنده:

صنف محمد حماسة أقسام الجملة انطلاقا من تعريف ابن جني للجملة ، ويرى بأن هذا التعريف يتناسب والفهم اللغوي الحديث وانطلاقا من ذلك فإن محمد حماسة لم يعتمد في تقسيمه للجملة على الشكل وحده ، ولا على المعنى وحده ، فهما شيء واحد بالنسبة إليه أي أنه اعتمدهما معا ، فقسم الجملة إلى:

1/ الجملة التامة (الجملة الإسنادية):

وهي التي يكون الإسناد فيها مقصودا لذاته وتنسب إلى صدرها وتستلزم تضام عنصري الإسناد ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرينة حالية أو مقالية فيكون المستمع في غنى عنه ، بل إن ذكره زائد عن حاجته وهوما عبر عنه ابن مالك في ألفيته:

وحذف ما يعلم جائز، كما *** تقول "زيد" بعد: من عندكما؟.

وبما أنها تنسب إلى صدرها فتندرج تحتها أنواع:

أ- الجملة الاسمية: وتتألف من مسند إليه ومسند وهما المبتدأ والخبر ، والمبتدأ لابد أن يكون اسما أو ضميرا وأما المسند أو الخبر فلابد أن يكون وصفا أو ما ينقل إليه من الاسم أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور والظرف ، والأمثلة الآتية توضح ذلك: محمد مجتهد ، محمد أخوك ، محمد عندك ، محمد حضر مبكرا ، ويكون المبتدأ الاسم المرفوع بعلامة الرفع المعروفة.

ب- الجملة الفعلية: تتألف الجملة الفعلية من فعل وفاعل أو فعل ونائب فاعل ، ويأتي الفعل لهذه الجملة ماضيا أو مضارعا غير مبدوء بهمزة أو نون ، أو تاء المخاطب أو يكون فعل أمر ، والفاعل إما أن يكون اسما أو ضميرا أو ما ينقل للاسمية وكذلك نائب الفاعل.

والرتبة في هذا النوع من الجمل رتبة ملتزمة إذ يجب أن يتقدم الفعل عن الفاعل.

والمطابقة بين عنصري الجملة الفعلية ملتزمة من حيث النوع (التذكير والتأنيث)، أما التعيين والعدد فليسا ضروريين.

---

[1]- المرجع نفسه:ص237.

[2]- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ص88-93.

جـ الجملة الوصفية: وتتألف من وصف واسم ومرفوع أو ضمير شخصي منفصل بالرفع أما الوصف فيأتي في صيغة اسم فاعل ، أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو اسم مفعول مثل: أناجح أخوك ، ما محبوب الخائنون وهذه الجملة لا تدخل عليها النواسخ مثل إن وأخواتها و لا تقبل سوى ليس كالجملة الاسمية تماما ، وأما الرتبة في هذه الجملة بين الوصف وفاعله ، حيث أنه إذا تقدم الفاعل على الوصف لم تعد جملة وصفية ، ولابد أن تكون المطابقة أيضا ملتزمة من حيث النوع والعدد ، فالوصف يكون مفردا لا يُصغّر ولا يُثنّى ولا يُجمع ، فإن حدثت إحدى هذه الأشياء لم تعدّ الجملة وصفية ، وإنما أصبحت جملة اسمية تقدّم فيها الخبر . أما من حيث إعراب الوصف فإننا نقول وصف فاعل مرفوع أو وصف مفعول مرفوع دون أن نشير إلى أنه مبتدأ[1].

2/ الجملة الموجزة:

ولا يقصد محمد حماسة بالإيجاز هنا الحذف ، وإنما يقصد بها الجملة التي تتألف من طرف واحد ، فبدل من أن يسميها الجملة ذات الطرف الواحد سماها الجملة الموجزة لأن المصطلح ينبغي أن يكون مختصرا ، أي أن كل جملة حُذِف فيها أحد طرفيها وجوبا يعدّ من الجمل الموجزة ومعنى الحذف وجوبا ، أي أنه لا يمكن لهذا العنصر المحذوف أن يظهر مطلقا ، مادام التركيب مؤديا معنى يحسن السكوت عليه ويمكن تقسيم هذا النوع من الجمل إلى ثلاثة أقسام:

أ– الجملة الفعلية الموجزة: «هي كل فعل استتر فاعله وجوبا فصورة الفعل في هذه الجملة تأتي في مُغْنية عن وجود طرف آخر »[2].وذلك يحدث في حالتي التكلم مطلقا والخطاب لمفرد مذكر وتتمثل صور هذه الجملة فيما يلي:

* «الفعل المضارع المبدوء بهمزة مثل: أتكلم ، أوافق.

*الفعل المضارع المبدوء بالنون مثل: نتكلم ، نوافق.

*فعل الأمر للمخاطب الواحد مثل: استقم»[3].

ب-الجملة الاسمية الموجزة:«هي كل اسم أفاد معنى يحسن السكوت عليه عند ذكره»[4].

ويتم في هذه الجملة تقدير المبتدأ أو الخبر إذا حذف أحدهما.

جـ الجملة الجوابية الموجزة: «هي كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفيا بنفسه مغنيّا في موقفه عما سواه مفهما للمراد»[5]. ونقصد هنا بالإجابة الموجزة التي يذكر فيها عنصر واحد من التركيب في سياق الإجابة عن سؤال مفهم ومفيد.

3/ الجملة غير الإسنادية:

ويعني بها الجمل التي يمكن أن تعدّ جملا إفصاحية أي أنها كانت في أول أمرها تغييرا انفعاليا عن التعجب أو المدح أو الذّم أو غير ذلك من المعاني ثم جُمّد بعض عناصرها التي على صيغته التي وردت.

---

[1]-ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية ص79-84.

[2]- المرجع نفسه ص90.

[3]-المرجع نفسه ص90-91.

[4]- المرجع نفسه ص91.

[5]- المرجع نفسه ص95.

الخاتمة

كان هذا البحث محاولة لبيان أهمية الجملة العربية في النظام النحوي على امتداده من القرن الثاني للهجرة حتى العصر الحديث متوخين في ذلك سبلا متعددة تصب في نتيجة واحدة هي الوصف الموضوعي للجملة في العربية الفصحى.

فناقشنا أولا مفهوم الجملة من منظور النحاة القدامى و من منظور الدارسين المحدثين ، وأسس تقسيمها ، فلم نجد تعريفا متفقا عليه لا بين القدماء ولا حتى المحدثين ،كما أنواع الجمل وأسس تقسيمها تختلف من نحوي لآخر ، بل إن طريقة تحليل الجملة تتباين من القديم إلى الحديث باختلاف منهج الدراسة ، فالجملة لا تنتهي بذكر المسند و المسند إليه ،بل هما لب الجملة ونواتها ،إضافة إلى أن تقسيم الجملة يقوم عند النحاة القدامى بالنظر إلى المسند إليه باعتباره الركن الأساسي فيها و من ذلك كان إعطاء الأولوية للاسم على حساب الفعل فالأسماء قائمة بذاتها على عكس الأفعال التي تحتاج لما يتممها، غير أن تقسيمهم تقسيم لفظي محض ،لكنه عقلي أيضا ليس بمعنى أنه يعتبر جانب بل لأنه يفرض صورا عقلية على بعض التراكيب فيجعلها موازية ذهنيا لتعبير كان ينبغي أن يكون، أما تقسيم المحدثين للجمل فيتم بالنظر إلى نوع المسند باعتباره نواة الجملة فكان قائما على المعنى وحده أحيانا .

و كلا جانبي اللفظ والمعنى لا يمكن الفصل بينهما وإهمال أحدها على حساب الآخر،فالكلام الحي أشكال وأنماط تركيبية مرتبطة بدلالاتها ،وهذه الدلالات مستمدة من روافد عدة :صيغة الكلمة وموقعها في الجملة وعلاقتها بما قبلها وبعدها ،ووظيفتها الخاصة و علامتها الإعرابية .

أما بالنسبة لطريقة دراسة الجملة فقد كانت طريقة تحليلية عند النحاة القدامى تعنى بمكونات التركيب أي الأجزاء التحليلية له ،فبدؤوا بدراسة الكلمة للوصول إلى الجملة،أما الدراسة الحديثة فتهتم بالتركيب نفسه باعتباره وحدة لا تقبل التجزئة فنظروا بذلك إلى باعتباره طريقا للوصول إلى التركيب.

وأخيرا فما يمكن قوله سوى أن الدراسات النحوية القديمة وإن وقعت فيها بعض الأخطاء التي يمكن اعتبارها غير مكتملة، أو أنها لم تفهم من قِبل الدارسين المحدثين، ولكن الجهود النحوية لقديمة تبقى الموجه الأصلي والمنبع الذي يرجع إليه في فهم كل جديد ، أمّا الجهود النحوية الحديثة فتعتبر مجرد إضافات للدراسات اللغوية القديمة و إن كانت تحمل جوانب لغوية جديدة غير أنها مواكبة للتطورات التي طرأت على اللغة العربية .

و عند القول أن اللغة نظام مخزون في الذهن، فتنفيذ هذا النظام يتم بواسطة الكلام الحي، وعن طريق فهم الجملة التي هي وحدة الكلام الصغرى، وبفهم نظامها نستطيع تحصيل لغة من اللغات.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ المصادر:

1_ سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة،1401هـ_1988م.

2_ابن جني: الخصائص،تح: النجار.

3_الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمد عقيل، دار الجيل، بيروت_لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ_2003م.

4_ ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية–مصر–

5_ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1419هـ–1998م.

6–

2/ المراجع:

1_ تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة–المغرب–.

2_ تمّام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1420هـ–2000م.

3_ عبد القادرالمهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي –بيروت–، الطبعة الأولى 1993م.

4_ مهدي المخزومي، نقد وتوجيه

4_ محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية،دار غريب–القاهرة–.
5_ محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي.
6_ مصطفى جعطل: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1978–1979م.
7_ تمّام حسان: الأصول دراسة سميولوجية للفكر اللغوي عند العرب:النحو–فقه اللغة–البلاغة، عالم الكتب –القاهرة–2000م.
8_إبراهيم عبّود السامرائي: المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.2007–2010م.
9_ محمد الطنطاوي: نشأة النحو، دار المنار.1412هـ–1991م.
10_ محمد ابراهيم عبادة: الجملة العربية:مكوناتها،أنواعها،تحليلها.مكتبة الآداب.الطبعة الرابعة 2007م.

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

المقدمة.....
المدخل.....
الفصل الأول:.....
المبحث الأول:.....
الجملة عند كل من:
أ- سيبويه.....
ب-ابن جنيّ.....
جـ- الزمخشري.....
د- ابن يعيش.....
المبحث الثاني.....
أقسام الجملة عند النحاة القدامى.....
المبحث الثالث.....
أ- الجملة عند ابن هشام.....
ب- أقسام الجملة عنده.....
المبحث الرابع.....
طريقة تحليل الجملة عند النحاة القدامى.....
الفصل الثاني.....
المبحث الأول.....
تمام حسان.....
المبحث الثاني.....

مهدي المخزومي.....
المبحث الثالث.....
محمد حماسة عبد اللطيف.....
الخاتمة.....
قائمة المصادر والمراجع.....